

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد كريم الطراونة

وعضوية القضاة السادة

يوسف الطاهات، ياسين العبدالات، د. محمد الطراونة، داود طيبة

بتاريخ ٢٠١٤/٥/٦ رفع نائب عام محكمة الجنايات الكبرى ملف القضية
الجنائية رقم ٢٠١٣/١٤٠٨ فصل ٢٤/٤/٢٠١٤ إلى محكمتنا عملاً بأحكام
المادة (١٣/ج) من قانون محكمة الجنايات الكبرى مبدئياً أن الحكم الصادر فيها
القاضي بما يلي:

١- عملاً بأحكام المادة (٢٣٦) من الأصول الجزائية تجريم المتهم

بالجنايات التالية:

- واقعة أنثى أكملت الخامسة عشرة ولم تكمل الثامنة عشرة من عمرها
المقترن بفض البكارة خلافاً للمادة (١/٢٩٤) عقوبات وبدلالة المادتين
(٣٠٠ و ١/٣٠١/ب) من القانون ذاته وعملاً بالمواد ذاتها قررت
المحكمة وضع المجرم بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة إحدى عشرة سنة
وثمانية أشهر والرسوم.

- واقعة أنثى أكملت الخامسة عشرة ولم تكمل الثامنة عشرة من عمرها
خلافاً لأحكام المادة (١/٢٩٤) عقوبات وبدلالة المادة (٣٠٠) من

القانون ذاته مكررة خمس مرات وعملاً بالمواد ذاتها قررت المحكمة وضع المجرم بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة تسع سنوات وأربعة أشهر والرسوم عن كل جنائية.

- هناك العرض خلافاً للمادة (١/٢٩٨) عقوبات وبدلالة المادة (٣٠٠) من القانون ذاته مكررة اثنتي عشرة مرة وعملاً بالمواد ذاتها قررت المحكمة وضع المجرم بالأشغال الشاقة مدة أربع سنوات والرسوم.

- عملاً بأحكام المادة (٧٢) عقوبات تقرر تنفيذ العقوبة الأشد بحق المجرم وهي وضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة إحدى عشرة سنة وثمانية أشهر والرسوم محسوبة له مدة التوقيف.

قد جاء مستوفياً لجميع الشروط القانونية واقعة وتسببياً وعقوبة ولا يشوبه عيب من العيوب التي تستدعي نقضه ملتماً تأييده.

طلب مساعد رئيس النيابة العامة بمطالعته الخطية قبول التمييز شكلاً وتأييد القرار المميز.

القرار

بالتدقيق والمداولة يتبين إن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى كانت وبقرارها رقم ٢٠١٣/١٠٩٥ تاريخ ٢٠١٣/١٠/٢ قد أحالت المتهم:

ليحاكم لدى تلك المحكمة عن التهم التالية:

- ١- جنائية موقعة أنثى أكملت الخامسة عشرة ولم تكمل الثامنة عشرة من عمرها المقترن بفض البكارة وفقاً للمادة (١/٢٩٤) عقوبات وبدلالة المادتين (٣٠١/ب و ٣٠٠) من القانون ذاته.

٢- جناية موافقة أنثى أكملت الخامسة عشرة ولم تكمل الثامنة عشرة من عمرها وفقاً للمادة (١/٢٩٤) عقوبات وبدلالة المادة (٣٠٠) من القانون ذاته مكررة خمس مرات.

٣- جناية هتك العرض وفقاً للمادة (١/٢٩٨) عقوبات وبدلالة المادة (٣٠٠) من القانون ذاته مكررة (١٢) مرة.

نظرت محكمة الجنايات الكبرى الدعوى وبتاريخ ٢٤/٤/٢٠١٤ وفي القضية رقم ٢٠١٣/١٤٠٨ أصدرت حكماً حيث توصلت إلى اعتناق الواقعة الجرمية التالية:

إن المتهم هو زوج خالة المجني عليها

المولودة في عام ١٩٩٧ وأنهم في عام ٢٠١٣ قدموا جميعهم إلى الأردن من سوريا وأقاموا في مخيم الزعتري بجوار بعضهم ونشأت علاقة حب فيما بين المتهم والمجني عليها . وقد كانت المجني عليها تذهب إلى الكرفان الخاص بالمتهم وتلتقي بالأخير بغياب زوجته ويقوم بتقبيلها كما يقومان بنزع ملابسهما السفلية ويقوم المتهم بوضع قضيبه على فرجها من الخارج ويستمني عليها في بعض المرات وأدخل قضيبه في مؤخرتها ثلاث مرات وقد بلغ مجموع هذه الممارسات الجنسية اثنتي عشرة مرة ثم بعد ذلك وعلى إثر انقطاع الدورة الشهرية عن المجني عليها واكتشافها بأنها حامل بسبب ممارسات المتهم الجنسية معها وعندما أبلغت المتهم بذلك قام الأخير بممارسة الجنس معها ممارسة الأزواج فاضاً بذلك بكارتها ثم استمر بممارسة الجنس معها ممارسة الأزواج بإدخال قضيبه في فرجها وكرر هذه الأفعال خمس مرات وعلى أيام مختلفة وعندما أراد المتهم تزويج المجني عليها بشكل (شكلي) من شخص يعرفه لكي يستتر على المجني عليها انتشر الخبر وعلم ذوي المجني عليها بالأمر فقدمت الشكوى وجرت الملاحقة.

طبقت محكمة الجنايات الكبرى القانون على الواقعة الجرمية التي قنعت بها
ووجدت ما يلي:

أولاً: بالنسبة لجناية واقعة أنثى أكملت الخامسة عشرة ولم تكمل الثامنة
عشرة من عمرها المقترن بفض البكارة خلافاً للمادة (١/٢٩٤) عقوبات وبدلالة
المادتين (٣٠٠ و ١/٣٠١/ب) من القانون ذاته.

فتجد المحكمة أن ما قام به المتهم من أفعال مادية تجاه المجني عليها البالغة
من العمر ستة عشر عاماً بتاريخ الحادثة موضوع الدعوى المتمثلة بإقدام المتهم على
ممارسة الجنس مع المجني عليها ومجامعتها مجامعة الأزواج وذلك بإدخال قضيبه
المنتصب في فرجها برضاها وفض بكارتها فإن هذه الأفعال تشكل بالتطبيق القانوني
سائر أركان وعناصر جناية واقعة أنثى أكملت الخامسة عشرة ولم تكمل الثامنة عشرة
من عمرها المقترن بفض البكارة خلافاً للمادة (١/٢٩٤) عقوبات وبدلالة المادة
(١/٣٠١/أ) من القانون ذاته.

وحيث إن الثابت لمحكمتنا أن المتهم هو زوج خالة المجني عليها ويعتبر من
محارمها بالمعنى المقصود في المادة (١/٢٩٥) عقوبات فإن ظرف التشديد المنصوص
عليه في المادة (٣٠٠) من قانون العقوبات يتوافر بحق المتهم.

ثانياً: بالنسبة لجناية واقعة أنثى أكملت الخامسة عشرة من عمرها ولم تكمل
الثامنة عشرة خلافاً لأحكام المادة (١/٢٩٤) عقوبات وبدلالة المادة (٣٠٠) من
القانون ذاته مكررة خمس مرات.

تجد المحكمة إن ما قام به المتهم من أفعال مادية تجاه المجني عليها نور البالغة
من العمر (١٦) سنة وذلك بممارسة الجنس معها برضاها ومجامعتها مجامعة الأزواج
بإدخال قضيبه المنتصب في فرجها وتكرار هذه الأفعال خمس مرات وعلى مدار عدة
أيام فإن هذه الأفعال تشكل بالتطبيق القانوني سائر أركان وعناصر جناية واقعة أنثى

أكملت الخامسة عشرة ولم تكمل الثامنة عشرة من عمرها خلافاً لأحكام المادة (١/٢٩٤) عقوبات وبدلالة المادة (٣٠٠) من القانون ذاته طالما أن المتهم هو زوج خالة المجني عليها . ويعتبر من محارمها بالمعنى المنصوص عليه في المادة (١/٢٩٥) من قانون العقوبات.

ثالثاً: بالنسبة لجناية هتك العرض المسندة للمتهم خلافاً للمادة (١/٢٩٨) عقوبات وبدلالة المادة (٣٠٠) من القانون ذاته مكررة اثنتي عشرة مرة فتجد المحكمة أن ما قام به المتهم من أفعال مادية تجاه المجني عليها وذلك بقيامه بنزع ملابسه السفلية ووضع قضيبه المنتصب على فرج المجني عليها بعد نزعها ملابسها السفلية وكذلك إدخال قضيبه المنتصب في مؤخرتها والاستمنااء عليها وحيث إن هذه الأفعال التي بلغت اثنتي عشرة مرة تمت برضا وموافقة المجني عليها ودون أي عنف أو تهديد وقد استطلت إلى عورة المجني عليها وخدشت عاطفة الحياء العرضي لدى المجني عليها فإن هذه الأفعال تشكل بالتطبيق القانوني سائر أركان وعناصر جناية هتك العرض خلافاً للمادة (١/٢٩٨) عقوبات وبدلالة المادة (٣٠٠) من القانون ذاته طالما أن المتهم هو زوج خالة المجني عليها. وقضت محكمة الجنايات الكبرى بما يلي:

لذا وتأسيساً على ما تقدم وعملاً بالمادة (٢٣٦) قانون أصول المحاكمات الجزائية تقرر المحكمة ما يلي:

- ١- تجريم المتهم بجناية واقعة أنثى أكملت الخامسة عشرة ولم تكمل الثامنة عشرة من عمرها المقترن بفض البكارة خلافاً للمادة (١/٢٩٤) عقوبات وبدلالة المادتين (٣٠٠ و ١/٣٠١/ب) من القانون ذاته.

٢- تجريم المتهم بجناية الواقعة أنثى أكملت الخامسة

عشرة ولم تكمل الثامنة عشرة من عمرها خلافاً للمادة (١/٢٩٤) عقوبات وبدلالة المادة (٣٠٠) من القانون ذاته مكررة خمس مرات.

٣- تجريم المتهم بجناية هنك العرض خلافاً للمادة

(١/٢٩٨) عقوبات وبدلالة المادة (٣٠٠) من القانون ذاته مكررة اثنتي عشرة مرة.

وعطفاً على ما جاء بقرار التجريم تقرر المحكمة ما يلي:

١- عملاً بالمادة (١/٢٩٤) عقوبات الحكم على المجرم

بالوضع بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة سبع سنوات والرسوم محسوبة له مدة التوقيف.

وحيث إن المتهم زوج خالة المجني عليها وأحد محارمها تقرر المحكمة وعملاً بالمادة (٣٠٠) عقوبات تشديد العقوبة الصادرة بحقه بإضافة الثلث

إليها لتصبح عقوبته الوضع بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة تسع سنوات وأربعة أشهر والرسوم محسوبة له مدة التوقيف.

وحيث أزيلت بكاره المجني عليها جراء فعل المتهم تقرر المحكمة وعملاً بالمادة (١/٣٠١) من قانون العقوبات تشديد العقوبة بحقه بإضافة الثلث

لتصبح عقوبته النهائية إحدى عشرة سنة وثمانية أشهر والرسوم محسوبة له مدة التوقيف.

٢- عملاً بالمادة (١/٢٩٤) عقوبات الحكم على المجرم

بالوضع بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة سبع سنوات والرسوم محسوبة له مدة التوقيف عن كل جنائية من الجنايات الخمس.

وعملاً بالمادة (٣٠٠) عقوبات تشديد العقوبة بحقه بإضافة الثلث إليها لتصبح عقوبته الوضع بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة تسع سنوات وأربعة أشهر والرسوم محسوبة له مدة التوقيف عن كل جنائية من الجنايات الخمس.

٣- عملاً بالمادة (١/٢٩٨) عقوبات الحكم على المجرم بالوضع بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة ثلاث سنوات والرسوم عن كل جنائية من الجنايات الاثنتي عشرة.

٤- عملاً بالمادة (٣٠٠) عقوبات تشديد العقوبة بحقه بإضافة الثلث إليها لتصبح عقوبته الوضع بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة أربع سنوات والرسوم محسوبة له مدة التوقيف عن كل جنائية من الجنايات الاثنتي عشرة.

٤- عملاً بالمادة (٧٢) عقوبات تقرر المحكمة تنفيذ العقوبة الأشد بحقه وهي الوضع بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة إحدى عشرة سنة وثمانية أشهر والرسوم محسوبة له مدة التوقيف.

بتاريخ ٢٠١٤/٥/٦ رفع نائب عام محكمة الجنايات الكبرى ملف هذه القضية إلى محكمتنا عملاً بأحكام المادة (١٣/ج) من قانون محكمة الجنايات الكبرى. وباستعراض محكمتنا أوراق الدعوى وبياناتها كمحكمة موضوع نجد:

من حيث الواقعة الجرمية:

نجد إن الواقعة الجرمية التي توصلت إليها محكمة الجنايات الكبرى جاءت مستخلصة استخلاصاً سائغاً ومقبولاً ومستندة إلى بيانات قانونية ثابتة في الدعوى وقد قامت محكمة الجنايات الكبرى باستعراض هذه البيانات ومناقشتها مناقشة وافية واقتطفت فقرات منها ضمنيتها قرارها وهي التي عولت عليها في تكوين قناعتها وفقاً لأحكام المادة (١٤٧) من قانون أصول المحاكمات الجزائية وأخصها شهادة كل من

الشهود

وملف التحقيق والتقرير الطبي بحق

المجني عليها

ومحکمتنا بصفتها محكمة موضوع نقر محكمة الجنايات الكبرى على ما توصلت إليه من واقعة جرمية.

من حيث التطبيق القانوني:

فإن الأفعال التي أتاها المتهم /سوري الجنسية تجاه المجني عليها

/سورية الجنسية البالغة من العمر ستة عشر عاماً وذلك بقيامه بنزع ملابسه السفلية ووضع قضيبه المنتصب على فرج المجني عليها بعد نزع ملابسها وإدخال قضيبه في مؤخرتها والاستمنااء عليها برضاها وموافقتها وتكرار هذا الفعل من قبله (١٢) مرة ودون عنف أو إكراه هذه الأفعال تشكل كافة أركان وعناصر جناية هتك العرض خلافاً لأحكام المادة (١/٢٩٨) عقوبات وبدلالة المادة (٣٠٠) من القانون ذاته كون المتهم هو زوج خالة المجني عليها.

وأن الأفعال التي أتاها المتهم تجاه المجني عليها البالغة من العمر ستة عشر عاماً والمتمثلة بممارسة الجنس معها ومجامعتها مجامعة الأزواج وذلك بإدخال قضيبه في فرجها برضاها فاضاً بكارتها هذه الأفعال تشكل كافة أركان وعناصر جناية موافقة أنثى أكملت الخامسة عشرة ولم تكمل الثامنة عشرة من عمرها المقترن بفض البكارة وفقاً لأحكام المادة (٢٩٤) عقوبات وبدلالة المادة (١/٣٠١) من القانون ذاته وكون المتهم هو زوج خالة المجني عليها ومن محارمها بالمعنى المقصود بالمادة (١/٢٩٥) عقوبات مما يعتبر ظرف مشدد وفق أحكام المادة (٣٠٠) عقوبات.

وأن الأفعال التي أتاها المتهم تجاه المجني عليها البالغة من العمر (١٦) سنة والمتمثلة بممارسة الجنس معها وموافقتها موافقة الأزواج برضاها وذلك بإدخال قضيبه

المنتصب في فرجها وتكرار هذه الأفعال خمس مرات وعلى فترات تشكل بالتطبيق القانوني سائر أركان وعناصر جنائية الواقعة أنثى أكملت الخامسة عشرة ولم تكمل الثامنة عشرة من عمرها وفقاً لأحكام المادة (١/٢٩٤) عقوبات وبدلالة المادة (٣٠٠) من القانون ذاته كون المتهم هو زوج خالة المجني عليها مكررة خمس مرات كما انتهى إلى ذلك القرار المطعون فيه.

من حيث العقوبة:

فإن العقوبة التي قضت بها محكمة الجنايات الكبرى على المتهم تقع ضمن الحد القانوني للجنايات التي جرم وأدين بها وبذلك يكون القرار المميز موافقاً للقانون واقعة وتسببياً وعقوبة مما يتعين تأييده.

لذلك نقرر تأييد القرار المميز وإعادة الأوراق إلى مصدرها.

قراراً صدر بتاريخ ٧ ذي الحجة سنة ١٤٣٥ هـ الموافق ١/١٠/٢٠١٤ م

القاضي المترأس

عضو

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقيق / س.ع